في ظل أزمة المياه

البرلمان يحذر من مخاطر إنشاء تركيا سد ألسو على دجلة

□ بغداد / متابعة المدى

هل ستبقى لجسور دجلة الخير فائدة

حذرت لجنة الزراعة والأهوار في مجلس النواب من تأثيرات خطيرة على كافة جوانب الحياة في العراق في حال إنشاء تركيا لسد ألسو على نهر دجلة، داعية أعضاء البرلمان لجمع تواقيع لإيقاف المشروع، وطالبت الحكومة العراقية ببذل جهود دبلوماسية لضمان حصة العراق المائية.

وقال عضو اللجنة حامد الخضري في مؤتمر صحفي عقده مع عدد من اعضاء اللجنة بمبنى البرلمان إن إنشاء سد السو سيلحق بالعراق خطرا كبيرا خلال السنوات المقبلة، مبينا أن السد سيؤدي الى خفض المياه الى النصف، وسيكون له تأثيرات على صحة الإنسان والحيوان، فضلا عن تأثيراته السلبية على المجتمع العراقي".

وأضاف الخضري أن إنشاء السد سيزيد من مخاطر حدوث الزلازل في البلاد خلال السنوات المقبلة"، داعيا أعضاء البرلمان الى "جمع تواقيع وإرسالها الى اليونسكو لايقاف بناء السد.

ودعا عضو لجنة الزراعة البرلمانية الحكومة إلى بذل جهود دبلوماسية لضمان إيصال حصة العراق المائية بشكل كامل وحث الدول الصديقة والإقليمية من أجل الضغط على الجانب التركي لايقاف المشروع".

وكان المتحدث الرسمي باسم وزارة الموارد المائية علي هاشم ذكر في (١٧ نيسان ٢٠١٢) أن تنفيذ مشروع سد السو التركي على نهر دجلة سيؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من الواردات المائية إلى العراق"، مؤكدا أن التأثير سيزداد وقت امتلاء السد حيث سيحجز كميات كبيرة من المياه خاصة في موسم الجفاف.

وأكد السفير التركي في بغداد يونس ديمرير أمس الاثنين، خلال لقائه رئيس لجنة العلاقات الخارجية همام حمودي ان مشروع سد (ألسو) على دجلة لن يضر بالنهر ولن يؤثر على كميات المياه الواصلة إلى العراق، فيما دعت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب العراقي السفير التركي في بغداد إلى تقديم توضيحات أوفى عن السد ومراحل تنفيذه.

وأطلق العراق، في ١٤ نيسان الجاري حملة لجمع التواقيع لحث منظمة اليونيسكو العالمية على الضغط على تركيا لوقف العمل في مشروع سد (السو) الذي تقيمه على منابع نهر جلة، محذرا من أن السد سيؤدي إلى جفاف النهر.

ويعتبر سد السو الذي بدأت تركيا في بنائه في اب من العام ٢٠٠٦ من اكبر السدود التي سوف تقيمها على نهر دجلة ويستطيع خزن كمية من المياه تقدر بـ(١١،٤٠) مليار متر مكعب وتبلغ مساحة بحيرة السد حوالي ٣٠٠ كم٢.

وكان نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس أكد خلال العام الماضي ٢٠١١، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أن معظم المياه الواردة إلى العراق ترد عن طريق الأنهر المشتركة مع الدول المتشاطئة، حيث أن ٦٨ ٪ من إيرادات حوض نهر دجلة و٩٧٪ من إيراد نهر الفرات ترد من تركيا و سوريا وإيران، مبينا أن العراق تأثر بإجراءات الدول الواقعة في أعلى المجرى نتيجة لتوسع استخدامات المياه في تلك الدول، وغياب الاتفاقيات التي تحدد حصة كل بلد من تلك المياه.

ويبلغ عدد روافد نهر دجلة التي تنبع من إيران سواء الموسمية منها أو الدائمة ٣٠ رافدا، حيث قامت إيران بتحويل مسارات معظمها إلى داخل أراضيها، إضافة إلى بناء سدود عدة خمسة منها على نهر الكارون.

وأنشأت تركيا ١٤ سداً على نهر الفرات وروافده داخل أراضيها، وثمانية سدود على نهر دجلة وروافده، كما تحتاج إلى سنوات عدة لملء البحيرات الاصطناعية خلف هذه السدود، في حين أنشأت سوريا خمسة سدود ثلاثة منها شيدت في منتصف الستينيات.

يذكر أن أزمة الجفاف تفاقمت في جميع المحافظات العراقية خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وما تلاها بسبب قلة سقوط الأمطار وسوء استعمال مياه السقي وانخفاض مناسيب مياه دجلة والفرات اللذين يعانيان أصلاً من انخفاض حصصهما في العراق بنسبة بلغت الثلثين على مدى الـ٢٥ عاماً الماضية.

الموانئ توقع عقداً مع شركة كويتية لتصليح حفارة بحرية

□ البصرة /المدى

وقعت الشركة العامة للموانئ عقداً مع شركة كويتية لتصليح وتحديث الحفارة البحرية (البصرة) بكلفة خمسة ملايين و٩٠٠ ألف دولار، فيما أعلنت عن قرب شراء أربع حفارات لاستخدامها في تعميق القنوات الملاحية المؤدية إلى الموانئ.

وقال مدير الشركة العامة لموانئ العراق الكابتن البحري عمران راضي لـ (السومرية نيوز) إن الشركة تعاقدت في مقرها بالبصرة مع شركة (هيسكو) الكويتية لتصليح وتحديث الحفارة البحرية العاطلة (البصرة) بكلفة خمسة ملايين و٩٠٠ ألف دولار تقرر استقطاعها من الجزء المخصص لمشاريع تطوير الموانئ من القرض الياباني للعراق، مبيناً أن العقد يقضي بإكمال أعمال تصليح وتحديث الحفارة بما فيها طلاء هيكلها وصيانة معداتها الميكانيكية وفحص وتطوير أجهزتها الالكترونية خلال مدة أقصاها خمسة أشهر.

ولفت راضي إلى أن الشركة عازمة على تطوير أسطولها من الحفارات البحرية تماشياً مع قرب المباشرة بإنشاء ميناء الفاو الكبير"، مضيفاً أن "أربع حفارات بحرية على الأقل ستتعاقد الشركة على شرائها خلال العام الحالي".

بدوره قال مدير هيئة القرض الياباني في الشركة العامة للموانئ الكابتن البحري حسين محمد عبد الله في حديث لـ(السومرية نيوز)، إن "الحفارة البحرية (البصرة) امتلكتها الشركة بعد عام ٢٠٠٣، وتعد حالياً من أفضل الحفارات العراقية على الرغم من قدمها"، مشيرا إلى أن "الشركة تخطط لصيانة وتطوير كافة حفاراتها".

واكد عبد الله أن "مشروع تصليح الحفارة (البصرة) هو آخر مشروع يخص الموانئ ويمول من القرض الياباني"، موضحاً أن "٢٦٥ مليون دولار تم تخصيصها من القرض لتطوير الموانئ التجارية، وتم إنفاق المبلغ على مشاريع ركزت على تعميق القنوات الملاحية وتخليصها من السفن والزوارق الغارقة، إضافة إلى شراء قطع بحرية خدمية وتخصصية وبناء حفارتين بحريتين هما قيد الإنشاء في ورشة بميناء روتردام الهولندي.

وأكد عبد الله الذي كان يشغل منصب معاون مدير الشركة أن "القنوات الملاحية المؤدية إلى مينائي أم قصر وخور الزبير كانت أعماقها لا تزيد عن ثمانية أمتار إلا أنها ارتفعت بعد انجاز أعمال حفرها في العام الماضي الى ما لا يقل عن ١٢ متراً"، مضيفاً أن "القنوات أعماقها مهددة بالتدهور ما لم يتم حفرها باستمرار لان الأطيان التي تترسب فيها كمياتها هائلة.

وتعد مشكلة تردي أعماق بعض القنوات الملاحية المؤدية إلى الموانئ العراقية بفعل تراكم الترسبات الطينية من أبرز التحديات التي واجهتها الشركة العامة للموانئ بعد عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من أن الشركة أنفقت ملايين الدولارات على إعادة حفر القنوات وتأثيثها بالعوامات الإرشادية وانتشال القطع البحرية الغارقة منها، إلا أن شركات التأمين البحري العالمية مازالت تفرض مبالغ كبيرة على البواخر التي تقصد الموانئ العراقية.

يذكر أن العراق كان يمتلك خلال سبعينيات القرن الماضي ١٦ حفارة بحرية لكن أغلبها غرقت وخربت نتيجة الحروب والإهمال، وتبقت منها ٨ حفارات معظمها ذات مواصفات بدائية وتعمل بأقل من طاقاتها التصميمية، وهي تجوب القنوات الملاحية المؤدية إلى الموانئ التجارية ذهاباً وإياباً من أجل كريها وتنظيفها من الأطيان المترسبة، والتي يؤدي تراكمها التدريجي بفعل ظاهرة المد والجزر إلى انخفاض أعماق القنوات، ما يسفر عن عرقلة مرور السفن التجارية الكبيرة.

مسؤول يرحب بدخول الشركات الاستثمارية إلى البلاد

□ بغداد /المدى

بحث نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي مع السفير الدنماركي كيرت منيكا ونائب السفير البريطاني روبرت دين وفريق من ممثلي شركات بريطانية ودنماركية وكندية وتركية متخصصة في مجال الاسكان والكهرباء والمياه توفير الاجواء المناسبة للاستثمار.

وقال الخزاعي في بيان اطلعت عليه المدى ان ابواب العراق مفتوحة امام الشركات الاجنبية للاستثمار والحكومة وترحب بدخولها ومستعدة لتوفير الاجواء المناسبة للاستثمار وتقديم كافة الضمانات لحماية رؤوس الاموال والعاملين فيها.واضاف ان العراق يشهد اليوم تطورا على جميع المستويات السياسية والامنية والاقتصادية وانه اصبح من اهم مراكز استقطاب الاستثمار في الشرق الاوسط ، معربا عن ترحيبه بالشركات الاستثمارية الكبرى التي تمتاز بالخبرة والرصانة والاتقان لدخولها المنافسة للاستثمار في البلاد.

واشار البيان ان نائب السفير البريطاني أكد إلى جانب الوفد المرافق له رغبة الشركات الاستثمارية الكبرى لدخول العراق للاستثمار والعمل فيه لما يمتلكه العراق من مقومات نجاح العمليات الاستثمارية والاقتصادية .

80 شركة محلية وأجنبية تشارك في معرض الطاقة الثاني

□ بغداد /المدى

افتتح امس الاثنين معرض الطاقة الثاني في العاصمة بغداد بمشاركة ٨٠ شركة محلية وأجنبية يهدف إلى توفير الأرضية لدخول الشركات الأجنبية إلى العراق لتطوير قطاع الطاقة.

وشارك في المعرض عدد من الوزارات العراقية منها العلوم والتكنولوجيا والنفط والكهرباء والبيئة من اجل الاطلاع على التطور الحاصل في مجال الطاقة في البلدان الأجنبية.

وقال وزير النفط السابق إبراهيم بحر العلوم خلال كلمته في حفل الافتتاح إن "العراق اليوم يعاني من افتقار لتطوير قطاع الطاقة على الرغم من المحاولات المستمرة لتطويره، إلا ان المشاكل السياسية ومحاولات البعض استغلال هذا القطاع أدى إلى تراجعه".

وأضاف "على الجميع الاستفادة من الخبرات الأجنبية من خلال هذه المعارض"، مبينا انه "لايمكن للعراق ان يتطور وان يحقق الاقتصاد التكاملي مالم يعط القطاع العام من نفسه الكثير من اجل تسهيل مهمة القطاع العراقي الخاص".

واقترح بحر العلوم على الحكومة العراقية تشكيل مجموعة مستقلة من خبرات عراقية وأجنبية مختصة بشؤون الطاقة تعمل على القيام بمسح ميداني كامل لقطاع الطاقة ابتداء بقطاع النفط والغاز واكتشاف مواقع الضعف والقوة فيه وتحديد الخلل في هذا القطاع ومفاصله.

بدوره، قال حسين علاوي المشرف على المعرض لـ (آكانيوز) إن "المعرض يوفر فرصة للشركات العراقية للاطلاع على المنتجات الأجنبية وهو يوفر الوقت وينجز لهم الكثير من الأعمال من خلال هذا الملتقى".

وأشار علاوي إلى انه "قد يكون هناك توقيع عقود وصفقات تجارية بين هذه الشركات التي عرضت ما لديها من منتجات أو خدمات تحاول ان تقدمها أو استثمارات تحاول توطينها هنا في العراق مع القطاع الحكومي".

من جانبه، قال ممثل شركة سيمنز الألمانية كريم أمين لـ(آكانيوز) إن "المعرض جيد جدا وهناك حضور كبير للشركات الأجنبية وهذا يدل على رغبة تلك الشركات في الدخول بالسوق العراقية".

وبين أمين أن "شركتنا تشارك في بناء قطاع الطاقة والنفط والغاز في العراق"، لافتا إلى أننا "نعمل بجهد متواصل ونحاول تزويد العراق بالخبرات

معرض الطاقة بصيص امل في واقع اليأس الاقتصادي

النجف تؤكد بلوغ عائداتها الضريبية للعام الماضي 16 مليار دينار

□ النجف / المدى

حققت دائرة الضريبة في محافظة النجف بلوغ عائداتها المالية ١٦ مليار دينار، مؤكدة في الوقت نفسه جباية ثلاثة مليارات دينار خلال الربع الأول من العام ٢٠١٢، فيما أشارت إلى أنها وضعت ضوابط مركزية لجباية الضرائب. وقال مدير الدائرة إحسان طالب لـ"السومرية نيوز"، إن مجموع الأموال التي تم استحصالها كضرائب في محافظة النجف خلال العام الماضي ٢٠١١ بلغت ١٦ مليار دينار، مبينا أن "الدائرة تمكنت من جباية ثلاثة مليارات خلال الربع الأول من العام الحالي. وأضاف طالب أن الأموال ستسلم إلى دائرة الخزينة في المحافظة التابعة لوزارة المالية ليتم إدخالها في الموازنة العامة للبلاد، مشيرا إلى أن تلك الضرائب فرضت على أصحاب الشركات والمشاريع والمهن وعلى عمليات نقل ملكية العقارات أو بيعها أو إيجارها وغيرها.وأوضح أن الهيئة العامة للضرائب تصدر سنويا تعليمات واضحة تحدد الضرائب لكل مشروع من هذه المشاريع ووفق ضوابط المكان وقيمته وعلى ضوئها تحدد الضرائب المستوفاة"، مؤكدا أن "من حق المواطن أو الشركات الاعتراض وتقديم كشوفات حساباتهم ليتم مراجعتها وتقدير الضريبة عليها في حال قبولها من قبل الهيئة العامة للضرائب في بغداد. وتشهد محافظة النجف حركة اقتصادية وتجارية وسياحية واسعة كما ينشط سوق بيع وشراء العقارات فيها

ديالى تعد 700 مشروع ضمن موازنة 2012

□ ديالى /المدى

اعدت محافظة ديالى ٧٠٠ مشروع متنوع للتنفيذ ضمن ميزانية ٢٠١٢ التي تتجاوز ٢٥٠ مليار دينار ، مؤكدة إعداد آلية جديدة لمتابعة الشركات المتلكئة واتخاذ الإجراءات بحقها.وقال محافظ ديالى هشام الحيالي في مؤتمر صحفي إن موازنة ٢٠١٢ سيخصص أكثر من ٥٠ مليار دينار منها لاستكمال المشاريع غير المنجزة على ان تصبح بشكل إجمالي ٢٥٠ مليارا بعد اضافة الموازنة التكميلية وحصة المحافظة من تريليون دولار وزعت من جديد على المحافظة بالاضافة الى الـ٥٠٪ من الاموال المدورة المعادة للمحافظة والتي ستضاف ضمن الميزانية نهاية تموز القادم".واضاف الحيالي ان موازنة العام الحالي ستشمل المناطق المحرومة بنسبة ٨٠٪ وتعد المشاريع حسب الحاجة الاساسية والاولوية ، مرجحا المصادقة على الموازنة خلال الاسبوع الحالي التخطيط ، عازيا تأخر المصادقة على موازنة ٢٠١٢ الى الظروف السياسية والتخوفات الامنية ابان اعلان المحافظة اقليما والتي عرقلت انعقاد جلسات مجلس المحافظة.واكد الحيالي ان إعداد الموازنة يتم عبر رؤساء الوحدات الإدارية والدوائر المعنية والمجالس المحلية وتحال لمجلس المحافظة لغرض المصادقة عليها واحالتها الى الوزارة.وكشف عن آليات واجراءات جديدة لمتابعة الشركات المتلكئة والحد من حالات الفساد الاداري في بعض المشاريع ، مشيرا الى ادراج عدد من الشركات المتلكئة ضمن القائمة السوداء وانذار عدد اخر منها قبيل اتخاذ الاجراءات بحقها. وفي سياق آخر بيّن الحيالي ان المحافظة شكلت لجنة برئاسته لدراسة عقود بشائر الخير وتدقيق التغييرات التي حدثت بين المتعاقدين خلال العامين الماضيين وتعويض الدرجات الشاغرة منها.ويؤكد خبراء ان محافظة ديالى بحاجة إلى أكثر من ٣ تريليونات دينار لإعادة إعمار بنيتها التحتية المدمرة جراء أعمال العنف التي عصفت بالمحافظة خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ والتي كبدتها خسائر تتجاوز ٥٠٠ مليار دينار. .